

## ماجد الفطيم: «25% نمو مبيعات الأثاث المنزلي بالإمارات 2022»



دبي: حازم حلمي

قال فهد غانم، الرئيس التنفيذي لشركة «ماجد الفطيم لايف ستايل»، إن جائحة «كورونا» كانت عاملاً مساهماً في ارتفاع الطلب بشكل عام على منتجات الشركة، (الأثاث المنزلي والديكورات والملابس، وغيرها)، حيث نمت المبيعات أكثر من 25% خلال عام 2022، مع توقعاتنا بزيادة الطلب خلال العام الجاري.

وكشف غانم في حديثه لـ«الخليج» على هامش استحواذ الشركة على حقوق منتجات شركة «بولترونا فراو» الإيطالية، التي تعمل في إنتاج الأثاث المنزلي الفاخر، لتصبح ماجد الفطيم وكيلاً لها في الإمارات، أن حجم قطاع الأثاث المنزلي في الدولة بلغ أكثر من 9 مليارات درهم، مع ازدياد الطلب على الأثاث الفاخر.

وأشار إلى أن الطلب والبيع، على منتجات شركة «بولترونا فراو»، منذ أن استحوذت عليها ماجد الفطيم ارتفع بشكل كبير منذ مطلع العام الجاري، وسيتم افتتاح صالة عرض داخل مول الإمارات في وقت لاحق خلال العام، لعرض قطع الأثاث الفاخرة.

وبين أن الشركة تقوم بتطوير تصاميم داخلية للسيارات الفاخرة واليخوت والقطارات والطائرات في معظم دول العالم، ودولة الإمارات، بما فيها «فيراري»، و«بورشه» و«دوكاتي» و«مكلارين»، و«فيريتي لليخوت» و«بيرشينج» و«ريفا»،

والخطوط الجوية السنغافورية، كما زودت دار الأوبرا بدبي، ومتحف اللوفر ومعهد مصدر بأبوظبي، ووزارة الخارجية بأبوظبي، ومطار أبوظبي، بالأثاث الفاخر.

أسباب نمو الطلب

وأوضح أن نمو الطلب على الأثاث المنزلي يرجع للعديد من الأسباب، منها العمل عن بعد، وجلس الناس لأوقات كثيرة في بيوتهم، وإنشاء مكاتب لممارسة الأعمال من المنزل، وزيادة الطلب على المكاتب بفعل اللجوء للتعليم عن بعد، وكثرة الزيارات بين أفراد المجتمع، كما زادت أهمية الأثاث الفاخر لأفراد المجتمع عما قبل الجائحة.

وأكد فهد غانم، أن الشركة تخطط لفتح 15 منفذ بيع جديدة في دولة الإمارات والمنطقة هذا العام، للعديد من الماركات العالمية الحصرية، التي سيعلن عنها لاحقاً، موضحاً أنه لا توجد نية للشركة الإيطالية لإنتاج الأثاث المنزلي في دولة الإمارات، وإنما ستكون «ماجد الفطيم لايف ستايل» الوكيل الحصري لها، مع وجود محادثات متقدمة للاستحواذ على أفرع الشركة في دول الخليج، خلال الفترة المقبلة.

القوانين داعمة

وبخصوص قانون تنظيم الوكالات التجارية التي شرعته دولة الإمارات وسيبدأ العمل به اعتباراً من 16 يونيو/حزيران المقبل، وتأثيره في عمل الشركة، قال: «ننظر إلى كل القوانين والتشريعات التي تصدر في الإمارات بنظرة إيجابية، كما أن الدولة تحرص بشكل كامل على تطوير القطاع الاقتصادي وزيادة تنافسيته، ما يساعد على جلب العديد من الوكالات العالمية للدولة خلال الفترة المقبلة»، مؤكداً أن البيئة الاستثمارية باتت اليوم محفزة بشكل أكبر عن السنوات الماضية.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.